



نشرة اقتصادية ربع سنوية تصدر عن الملحقية الاعلامية بالسفارة السودانية

العدد الأول يناير - كانون الثاني ٢٠١٨

عمان - الأردن

١٠ مشروع لإعمار السودان بتكلفة ١٠ مليارات دولار



للصناعات الحيوانية والصناعات المصاحبة مثل تصنيع الجلود والأصواف والأعلاف، ويتم تنفيذه بالتنسيق مع الولايات ذات الصلة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وفي ولاية النيل الأبيض في وسط السودان تم التوقيع على مشروع للاستزراع السمكي بطاقة ٢٠ ألف طن. ووفعت وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي بالولاية وشركة قناطير للاستثمار المحدودة على عقد شراكة للاستثمار في مجال الاستزراع السمكي. وبعد المشروع الذي ينطلق بداية العام الحالي، من أهم مشاريع الأسماك في البلاد، ويهدف لإنتاج ٩ آلاف طن من الأسماك في عامه الأول، ليرتفع تدريجياً إلى ٢٠ ألف طن في العام الثاني.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة قناطير للاستثمار المحدودة إن دافعهم للاستثمار في مجال الأسماك يجيء استجابة لبرنامج رئاسة الجمهورية بتوفير الأمن الغذائي العربي.

ووقع السودان ومنظمة الزراعة والأغذية (فاو) في مايو (أيار) الماضي على وثيقة استراتيجية للبرنامج القطري للأعوام الخمسة المقبلة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)، تضمن دعماً من المنظمة التابعة للأمم المتحدة لمشاريع الأمن الغذائي العربي التي تنبأها الخريطون.

تعززهم السودان عرض ١٠ مشروع تنموي على المستثمرين خلال مؤتمر الإعمار العربي الذي تستضيفه العاصمة السودانية الرياض بداية العام الحالي، بمشاركة دولية وعربية واسعة.

وستصل تكلفة تلك المشروعات إلى نحو ١٠ مليارات دولار، وتأمل البلاد في أن تنجح في جذب تلك الأموال بعد أن صار مناخ الاستثمار أكثر تيسيراً عقب رفع العقوبات الأميركية.

وتعهدت الخرطوم بتمويل وتحمل ٢٠ في المائة من تكلفة المشاريع والفرص الاستثمارية التي ستقدم خلال المؤتمر. وتتوزع المشروعات التي يعرضها السودان بين كل ولايات البلاد، وفق أولويات البرنامج الخماسي للدولة، وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني، وبرنامج إصلاح الحولة.

ويطرح الرئيس عمر البشير، أيضاً مبادرة للترويج لحزمة من ٢٢٥ مشروعاً تعزز الأمن الغذائي، وتشمل مشروعات زراعية وحيوانية.

وأوضح وكيل التخطيط الاقتصادي بوزارة المالية السودانية، في تصريحات صحفية عقب مشاركته في تدشين أحد مشاريع مبادرة الأمن الغذائي، وهو عبارة عن مدينة صناعية متكاملة لصناعات الثروة الحيوانية، أن وزارة المالية ملتزمة بما يليها في تنفيذ المبادرة.

ويتضمن المشروع إنشاء مدينة

كلمة العدد

عادل عبد الرحمن عمر

عشرون عاماً من الحصار الاقتصادي أو أكثر !!

منذ أن تبعدت هوية التغيير في السودان عام ١٩٨٩م. وخرج السودان وحيداً من القبضة الأمريكية في ذلك الوقت إنهالت على السودان العقوبات الأمريكية الأحادية منذ عام ١٩٩٣م وإلى عام ١٩٩٧م حيث أوقعت دائرة الخناق على السودان بأوامر تنفيذية من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وقتذاك، وأخرى بقرارات تشريعية من الكونجرس، على إثر "لهيات" ضاغطة وفعالة في آن واحد. وجدت ثورة الإنقاذ الوطني منذ تفجرها والآن في ظل الحصار الاقتصادي الأمريكي الذي أغلق كل المنافذ ولولا الإدارة السياسية القوية، لما استطاع السودان إستخراج النفط، والصمود في وجه التمرد الداخلي المفتوح على ثلاث جهات ثم واصلت هذه الإدارة السياسة على أنها حرب الجنوب التي استمرت أكثر من نصف قرن من الزمان، رغم الوعود البراقعة من الولايات المتحدة التي لم تعط شيئاً بعد إنفضال الجنوب وخروج ما نسبته ٧٠ بالمائة من النفط المستخرج بشق الانفس، والدموع، والدماء.

وإزداد الحصار الاقتصادي الأمريكي على السودان ليخرجه من المنظومة العالمية للتمويل والتعامل المصرفي العالمي ... وصبرت الحكومة على الحوار مع أمريكا لترد على كل المسائل المثارة بين الطرفين بحكمة وموضوعية ودراية بدون إملاء أو تقص من الكبرياء الوطني. وقبل أشهر قليلة رفعت أمريكا بعض العقوبات بعد أن استمرت لعقدين من الزمان، تدمرت على إثرها قطاعات حيوية في النقل، والصحة والطيران، والتكنولوجيا، التي كانت تحتاج للمواد الخام، والاسيترات، والغيريات، والتقنية الحديثة، لكن رغم ذلك مضت مسيرة الانتاج والنماء بصعوبة بالغة في السودان.

الآن وبعد رفع الحظر الاقتصادي الأمريكي عن السودان يتطلع إلى هجمة استثمارية شرسة من قبل الأشقاء والاصدقاء لأن موارد السودان الضخمة عذراء حتى الآن وتنتظر المال المحلي الخاص، والعربي الضخم والتكنولوجيا الغربية الهائلة والمتطورة، للاستثمار في الثروة الزراعية والحيوانية والتعدنية المتعددة، حتى للذين مارسوا علينا الحصار، الذي رفع جزئياً، البلاد مشرعة أبوابها لصالح إنسان السودان الفقير (الثري) بعزته وموارده بلاده.

إذا كانت الولايات المتحدة أدركت أن السودان لا علاقة له بالإرهاب الذي سلطت قوانينها الخاصة لتخرجنا من الدورة المالية العالمية، نتطلع بثقة أن نخرج من دائرة الدول الراحية للإرهاب زوراً وبهتاناً حيث القاضي والداني يعلم أن السودان بريء تماماً من هذه التهمة.

الآن السودان متاح للاستثمار في كل القطاعات بعد إعداد العدة للقوانين المحفزة الميسرة لاستثمار جاذب وأمن.

السودان في المرتبة الثانية أفريقياً في إنتاج الذهب



يحتل السودان المركز الثاني في إنتاج الذهب في إفريقيا بحسب تصنيف البنك الدولي، وقدّر تقرير أصدره البنك الدولي العام الماضي أن إنتاج السودان من الذهب في العام ٢٠١٦ بلغ (٨٢) طناً، فيما أعلن وزير المعادن خلال تقديمه بيان الوزارة بالمجلس الوطني عن إنتاج ٥٠ طناً من الذهب خلال الستة أشهر الماضية ليصل الإنتاج بنهاية عام ٢٠١٧ إلى ١٠٠ ألف طن، فيما تقول تقديرات أخرى أن الإنتاج ١٢٠ ألف طن من الذهب. وحسب هيئة بريستون وودز حقق السودان المرتبة الثانية بعد جنوب أفريقيا وبعد انخفاض إنتاج مالي من الذهب بسبب الأزمة التي عاشتها في العام ٢٠١٢م مما تسبب بخسائر كبيرة لشركات إنتاج الذهب هناك، وظل السودان متقدماً في إنتاج الذهب منذ العام ٢٠١٢م، الثابت أن معدلات إنتاج الذهب بالبلاد في تصاعد مستمر خلال السنوات المنصرمة، لكن السؤال عن مدى الاستفادة من تلك الكميات خاصة بعد اعتراف الوزارة صراحة بتنامي ظاهرة تهريب الذهب.

وترى وزارة المعادن أن إنشاء بورصة الذهب سيؤدي بشكل كبير على نشاط التهريب، وتقول إن المنتجين

سيكون أمامهم بيع الذهب في البورصة بذات الأسعار المعروفة، وهو ما يشجعهم على التعامل مع البورصة، فيما تصوب انتقادات كثيرة في اتجاه سياسات البنك المركزي في شراء الذهب. وتكررت عمليات تهريب الذهب في الآونة الأخيرة بصورة لافتة، بالرغم من فرض السلطات الأمنية رقابة كبيرة على التهريب، ولا شك أن التهريب يؤثر بشكل كبير على الإيرادات العامة للدولة وحرمان خزينة الدولة من الرسوم والعائدات الجمركية، في ظل تأكيدات وزارة المعادن بتحقيق إيرادات الذهب عائدات ١٤ مليار دولار، من مجمل الإنتاج البالغ ٩٣،٤* طن ذهب، مما يحتم تكاتف وتصافر جميع الجهود لمحاربة التهريب بما يساهم تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد لجهة أن إفقار خزينة الدولة سيؤثر على تبنى المشاريع التنموية الخدمية والإنتاجية، وسبق أن رفض بنك السودان المركزي في سياساته السابقة دخول القطاع الخاص في شراء وتصدير الذهب إلى الخارج بحجة أن الذهب يعتبر كالتقديرات لا يحق لأي شركة الدخول في شراؤه وتصديره إلى الخارج، إلا أن سياساته لم تثمر وازداد

من خلالها تهريب الذهب إلى الخارج بقيمة أكثر من ٣ مليارات دولار في الوقت الذي صدر فيه البنك المركزي ذهباً بقيمة مليار دولار فقط نتيجة لتنامي التهريب. وأنتج السودان خلال الفترة السابقة أكثر من ٩٠ طناً ذهباً، إلا أن بنك السودان اشترى وصدّر حوالي ٣٠ طناً فقط، ما يعني ازدياد نشاط تهريبه في الآونة الأخيرة نتيجة لسياساته التي منعت القطاع الخاص من الشراء والتصدير. وقال مدير هيئة الأبحاث الجيولوجية بوزارة المعادن أن الاستفادة البلاد من إنتاج الذهب ما تزال دون المأمول، وإن إنتاج البلاد الحقيقي من الذهب يقدر بـ "٢٥" طناً، لكن ما يتم تحصيله فعلياً لا يتجاوز "٥" طناً، وطالب بتغيير السياسات واستحداث أنماط عمل جديدة للتعددين وتطوير المعامل والمختبرات وإعادة صياغة القوانين والتشريعات وتوفير التخريط والمسح الجيولوجي والاهتمام بتأهيل الكوادر العاملة، ودعا لوضع سياسات جديدة لقطاع التعدين المنظم ونوه لعدم استغلال الموارد المعدنية في الفترة السابقة بصورة مثلى، وشكا من التهريب الذي تستفيد منه دول الجوار.

أخبار

لا ضرائب جديدة في مشروع موازنة العام المقبل

أكدت وزارة المالية خلو مشروع موازنة العام المقبل من ضرائب جديدة، واستمرار دعم الجازولين والأدوية المنقذة للحياة والعلاج المجاني بالحوادث، ودعم كهرباء القطاع السكني حتى نسبة استهلاك ١٤٠٠ ميغا واط فما دون، كما تستهدف الموازنة مليون أسرة بالتأمين الصحي.

وأشارت، إلى زيادة الإيرادات بتوسيع المظلة الضريبية للوصول لمكافئين جدد، وأعلنت تدابير لتخفيف أعباء المعيشة بتنشيط الجمعيات التعاونية ودعم مشروع قوت العاملين ومعالجة المعوقات التي تعترضه.

وشدّدت على التزامها بسداد متأخرات الولايات كافة خلال العام المقبل، ومعالجة علووة طبيعة عمل المعلمين بالتنسيق مع الولايات، وأعلنت عن زيادة الدعم الجاري للولايات بنسبة ٥٠٪، وأكدت التزامها بالإشراف مع مفوضية تخصيص الإيرادات، للتأكد من استلام الولايات مرتبات العاملين، لمدة خمسة أشهر على الأقل، مع التزام المركز بتحويل الدعم الجاري للولايات بنسبة ١٠٠٪.

وأكد وزير المالية انحياز مشروع الموازنة لقضايا العاملين ومعالجة همومهم، متعهداً بمعالجة متأخرات المعلمين والتشديد على الولايات بعدم تحويل الصرف الجاري لغير أغراض المرتبات، وتعهّد بدعم وتجويد قوت العاملين ودعم الجمعيات التعاونية وتفعيل علاقاتها بالمنتجين لتوفير السلع للعاملين بمواقعهم بأسعار معقولة.

وأعلن تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الموازنة لمناصرة الشرائح الضعيفة ورفع مستحقي الدعم المباشر من ٧٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف أسرة، وزيادة فئة الدعم الشهري من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ جنيهًا.

استصلاح ٦٠ ألف فدان لزراعة القمح بالبلاد

أكد وزير الدولة بمجلس الوزراء أن «الدولة معنية بالمساهمة مع المجلس الزراعي السوداني لإحداث نقلة أساسية في قطاع الزراعة وإنتاج القمح وتطوير قدرات العاملين في هذا المجال». وكشف عن اتجاه للمزاوجة بين القمح والذرة في صناعة الخبز، وتحرير القطاع وتشجيع خريجي كليات الزراعة وحثهم للاتجاه نحو العمل في حقول الزراعة. وأوضح رئيس المجلس الزراعي أن «المجلس يقدم خدمة التأهيل الزراعي ويقوم عبر فروعه بمراقبة المهنة ومتابعتها وحصر وتشجيع الكوادر والشركات العاملة»، مبيّنه أذفهم بالفرص المتاحة والتنسيق التام مع الجهات ذات الصلة، للتشاور والتعاون من أجل النهضة بالقطاع.

وأكد وزير الدولة بالزراعة أن الدولة تسعى جاهدة لرفع إنتاجية القمح، مشيراً إلى تأهيل (٦٠٠) ألف فدان، وكهرية المشاريع الزراعية، ووضع سعر تشجيعي للجوال بواقع ٥٥ جنيهًا، وتوفير التقاوي لمشروع حلفا والجزيرة مجاناً، وتشجيع الشركات الاستراتيجية للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي. وبين الخبير الزراعي بروفيسور أحمد علي قنيف أن السودان بذل جهداً كبيراً في زراعة القمح وأن لديه أكثر من (١٧) صنفاً من القمح يمكنها تحمل الحرارة، كما تم رفع كفاءة القمح حيث بلغ متوسط الإنتاجية (١٥) جوالاً للفدان والذي فاق متوسط الإنتاجية العالمية.



شواهد نفطية مبشرة ودعوة الشركات الأجنبية للاستثمار



الاقتصادية الأمريكية. وأشار إلى أنه تم تقدير عمليات المسح ثنائي الأبعاد ليغطي ٥٠٠ كلم خلال العام كما تم التخطيط للمسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد ب٦٦ كلم مربع خلال العام وحفر عدد ٩ ابار استكشافية و٢ بئر تحديدية وحفر وتوصيل ٧٧ بئر تطويرية. وأضاف الوزير في بيان انه سيتم زيادة احتياطي النفط ب٦٣ مليون برميل بنهاية العام ٢٠١٨م، لافتاً إلى ان تحقيق الانتاج المستهدف يعتمد على التزام الحكومة بالايفاء بديون الشركاء الناجمة عن اتفاقيات البيع والشراء والتزام الشركات المشغلة بتنفيذ اتفاقيات الانتاج وتقوم بتوفير متاخرات التدفقات النقدية المستحقة عليها خلال العام ٢٠١٧م.

اليوم، منوهاً إلى تكثيف الوزارة لجهود زيادة الاحتياطي النفطي. وقال الوزير إن السودان يمتلك بنية قوية في مجال المنشآت النفطية، لافتاً إلى خطط طموحة لزيادته الإنتاج النفطي. وأضاف "إننا نهدف إلى شركات تمكن من زيادته الإنتاج النفطي"، داعياً الشركات إلى استثمار الفرص المتاحة. وأعدت وزارة النفط والغاز خطتها للعام ٢٠١٨م بما يضمن الاستغلال الامثل للموارد وتعظيم العائد منها. وقال وزير الدولة بوزارة النفط والغاز ان خطة الوزارة للعام ٢٠١٨م هي ثاني خطة سنوية في اطار الخطة الاستراتيجية الثالثة (٢٠١٧-٢٠٢٠) كما انها الخطة الاولى التي يجرى اعدادها بعد رفع العقوبات التجارية

بشراً وزير النفط والغاز بوجود شواهد نفطية في عدد من ولايات البلاد، وصفها بالمطمئنة، داعياً الشركات خاصة الأجنبية إلى الولوج للاستثمار في قطاع النفط والغاز. وعقد خلال مشاركته في مؤتمر أبوظبي للبتروول ممثلاً للسودان، لقاءات مع كبرى شركات النفط العالمية، حيث التقى بوفد شركة (HAJBNYBI) الأميركية، وبحث سبل التعاون في مجال النفط والغاز وقطع الغيار والمعدات للصناعة النفطية، كما التقى شركات روسية. وامتدح جهود الشركات الصينية في التعاون النفطي واستخراج البتروول في السودان، فوضاً واقع الصناعة النفطية في السودان، حيث يقدر الإنتاج اليومي ٨٨ ألف برميل في



شركات إستراتيجية ضخمة ترغب في الاستثمار التعديني



كشف السفير الاسترالي بالسودان ومصر نيل هوكنز أن هناك (٥) من الشركات الاسترالية الضخمة ذائعة الصيت في مجال التعدين أبدت حماساً ورغبة كبيرة للاستثمار في السودان خاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على السودان.

وأكد وجود اهتمام كبير من عدة شركات استرالية للاستثمار في السودان بعد أن قامت شركة استرالية بزيارة السودان، متوقفاً زيارة شركات أخرى بوقت لاحق. وأشار في تصريحات صحفية إلى سعيهم لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة تعود بالنفع على الشعب السوداني، لافتاً إلى أن استراليا قامت بإجراء دراسات عن البيئة الأكثر جذباً للاستثمار من بين الدول الأفريقية والتي من المتوقع أن يكون السودان على رأسها.

من جانبه توقع وزير المعادن قيام عدد من الشركات الاسترالية للاستثمار في قطاع التعدين بالسودان، لافتاً إلى حاجة السودان لخبرة الشركات الاسترالية في مجال الاستكشاف وخدمات التعدين إلى جانب إيجاد تقنية جديدة من قبل الشركات الاسترالية لاستخدامها في مجال إستخلاص الذهب من دون استخدام الزئبق.

في الأثناء كشف وزير المعادن عن إقامة مشروع تعديني مشترك بين السودان ومصر في بحيرة النوبة، مشيراً إلى أن الدراسات تجري حول المشروع الآن. داعياً السفير الاسترالي إلى دعوة الشركات للعمل في هذا المشروع المشترك لما تتمتع به الشركات الاسترالية من خبرة كبيرة في مجال إصاح البيئة.

مشاريع بـ ٧ مليارات دولار لتوسيع صادرات الثروة الحيوانية



على تكامل القطاعين العام والخاص لدفع عملية الصادر. وتعهد بتذليل العقبات لكل ما يتعلق بأمر الصادرات، وقال إن قانون الاستثمار الجديد يكفل الحق للمستثمر الوطني والأجنبي.

ومن جانبه اعتبر رئيس اتحاد أصحاب العمل أن قطاع الثروة الحيوانية واعد و يعد ركيزة أساسية في دعم خزينة الدولة. وأبدت ماليزيا رغبتها في الاستثمار في مجال المسالخ بالميناء الذي خصصه السودان لصادرات الماشية في بورتسودان.

وتفاوض وزارة الثروة الحيوانية حالياً مع مستثمرين من إندونيسيا والسعودية لبناء مسالخ كبيرة وتقنيات حديثة، وتنفذ الصين حالياً مسلخاً في غرب أمدردمان بسعات عالية وتقنيات صينية.

والقطاع الخاص على إنفاذ مشاريع إنتاجية بغرض توسيع الصادر بما يفوق سبعة مليارات دولار، وذلك خلال اجتماع بين وزير الثروة الحيوانية، مع رئيس اتحاد أصحاب العمل.

وكانت الحكومة قد منحت القطاع الخاص، بداية العام الحالي، صلاحيات في استقطاب التمويل الدولي واستخدامه في مشاريع التنمية والإنتاج من أجل الصادر.

وأعلن رئيس اتحاد أصحاب العمل عن انعقاد مؤتمر سوداني لترويج قطاع الثروة الحيوانية في فبراير المقبل في الخرطوم، بمشاركة عالمية وعربية واسعة ومتزامناً مع انعقاد مؤتمر للغرف الصناعية.

وأوضح الوزير، عقب اللقاء، أن المشروع يأتي في إطار تطوير المشاريع التي تركز

شروع القطاع الخاص في تمويل مشاريع لتوسيع صادرات الثروة الحيوانية مقدر بنحو مليون ونصف المليون رأس من الماشية، قدرها اتحاد أصحاب العمل بكلفة تبلغ سبعة مليارات دولار، أبرزها إنشاء مزارع نموذجية وتوسيع مجالات الاستزراع السمكي والمسالخ الحديثة.

ويتزامن إعلان وتعهد اتحاد أصحاب العمل بإيجاد التمويل لمشاريع صادرات الثروة الحيوانية، مع إجراءات اتخذها بنك السودان المركزي لتسهيل وتبسيط الإجراءات المصرفية الخاصة بالصادرات والواردات، على رأسها إعطاء مرونة للمصدرين والمستوردين في عمليات الدفع والسماح لهم باتخاذ الطرق الممكنة كافة لإكمال عملياتهم المالية. وانفقت وزارة الثروة الحيوانية

بحث التعاون بين الاردن والسودان في مجال الموائئ

النهضة والنماء سيما عقب رفع العقوبات عن السودان، كما اطلع المبيضين علي التطورات التي تشهدها الموائئ السودانية والمرافق التي تم افتتاحها مؤخراً مؤكداً أهمية تبادل التجارب والخبرات بين البلدين في هذا الجانب والتي تجد المباركة والدفع من قيادتي البلدين الشقيقين وتؤطرها الاتفاقات الموقعة واخرها خلال اعمال اللجنة العليا المشتركة التي عقدت في يوليو الماضي بالخرطوم. وقد تم الاتفاق بين الطرفين علي توثيق التواصل وتبادل الخبرات والتدريب بينهما.

تفصيلاً شاملاً عن تطور المدينة بصورة عامة والميناء بصورة خاصة، مؤكداً ان منح المنطقة سلطة اقتصادية خاصة وفقاً لرؤية جلالة الملك كان سبباً مباشراً في الطفرة التي شهدتها المدينة لما لها من مرونة في تصويب الاهداف واتخاذ القرارات المناسبة.

وإبدى المبيضين الرغبة والاستعداد للتعاون وتبادل الخبرات مع السودان لمصلحة البلدين الشقيقين اللذان يواجهان تحديات مشتركة. من جانبه قدم السفير عرضاً عن الامكانات الهائلة التي يذخر بها السودان وتطلعات

استقبال المدير العام لشركة العقبة للموائئ المهندس محمد المبيضين بمكتبه بميناء العقبة السفير كمال علي عثمان نائب رئيس البعثة السودانية، وبحث معه افاق التعاون الثنائي بين البلدين في مجال الموائئ من خلال تبادل الخبرات والتجارب والتدريب.

واطلع الجانبان علي سياسات ادارة وتشغيل ونظم الموائئ الاردنية وعلاقات التعاون التي تربطها مع كافة الدول والتكنولوجيا المستخدمة فيها واليات جذب الاستثمارات الخارجية. وقدم المبيضين عرضاً

السودان يتأهب للطاقة النووية بمحطة خارج الخرطوم



يتجه السودان لإنشاء محطتين للتوليد الكهربائي في كل من منطقة قري للأسواق الحرة ومدينة بورتسودان التي تضم الميناء الرئيسي والمنطقة التجارية الحرة الواقعة على ساحل البحر الأحمر.

وتبلغ طاقة المحطتين ٨٥٠ ميغاواط، وتنفذ بواسطة شركة «سيمنز» الألمانية، وستدخل الخدمة قبل الصيف المقبل.

كما أعلن السودان عن دخول وحدتين الأولى والثانية من مشروع سدي أعالي عطبرة وستيت بشرق البلاد، الذي تصل طاقته الإنتاجية نحو ثلاثة ألف ميغاواط، إلى الشبكة القومية، ويجري العمل حالياً لإدخال الوحدة الثالثة، وسيكتمل المشروع بدخول الوحدة الرابعة للخدمة بنهاية العام الحالي. ويتوقع المراقبون أن يتضاعف إنتاج البلاد من الكهرباء خلال العام الحالي مع التوسعات الجارية.

ومن المنتظر أن يوقع السودان مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في موسكو الشهر المقبل، على اتفاقية تتيح للخرطوم الاستفادة الكاملة من استخدامات الطاقة النووية السلمية، مثل إنتاج الطاقة الكهربائية، حيث أنهى السودان المسوحات الأولية لتحديد موقع محطة الطاقة النووية خارج الخرطوم.

وتبلغ نسبة الزيادة على طلب الكهرباء في السودان ١٤ في المئة سنوياً، ويصل الإنتاج السنوي إلى ٣ آلاف ميغاواط، وتستورد البلاد من إثيوبيا ٢٥٠ ميغاواط، لمقابلة الطلب المتزايد على الكهرباء

في البلاد. وينفذ السودان حالياً خطة حتى عام ٢٠٣١، لمقابلة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، تشمل بناء السدود ومحطات حرارية بالوقود البترولي والطاقات المتجددة، إلى جانب النشاط النووي السلمي. واتخذت السودان عدداً من الاستعدادات تتعلق بنشاطها النووي السلمي، وبخاصة فيما يتعلق بالأمن والأمان النوويين، حيث تم إصدار قانون للرقابة على الأنشطة النووية والإشعاعية، وبناءً على هذا القانون تم إنشاء جهاز رقابي وطني مستقل. وبدأ السودان منذ أعوام العمل على الاستفادة من الطاقة النووية في الاستخدامات السلمية، واتفقت بداية العام الحالي مع شركة «روس أتوم»، وهي مؤسسة تابعة للحكومة الروسية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، على التعاون في هذا المجال. وكشف السودان أنه دخل في مفاوضات مع شركة نرويجية لبناء محطة للطاقة الشمسية هي الأكبر في البلاد، في خطوة يرى الخبراء أنها ستعمل على إنعاش اقتصاد الدولة المنهك.

ومن الواضح أن رفع العقوبات الأميركية عن الخرطوم بشكل رسمي فتح شهية السودان لعقد شراكات جديدة وجذب المزيد من الاستثمارات من أجل إعادة عجلة الاقتصاد إلى الدوران مجدداً.

وقال وزير الاستثمار السوداني إن بلاده تجري محادثات مع سكاتك سولار النرويجية لإقامة أكبر مزارعها للطاقة

الشمسية، وذلك بعد رفع عقوبات تجارية أميركية كانت مفروضة على البلاد في أكتوبر الماضي. وأوضح أن وفداً سودانياً برئاسة اجتمع مع مسؤولي سكاتك سولار، خلال قمة الأعمال عقدت في العاصمة النرويجية أوسلو حيث جرى بحث المزرعة الشمسية المحتملة البالغ الحد الأدنى لقدرتها الإنتاجية ٤٠٠ ميغاواط. وقال الفاضل «دعوناهم إلى المجيء لمناقشة اتفاق تقاسم الكهرباء ولقد أبلغناهم بأننا لا نسعى لمشاريع صغيرة. قالوا إن البداية الأولى لهم قد تبلغ ٤٠٠ ميغاواط».

وأوضح أن قدرة إنتاج الكهرباء في البلاد التي تقل عن ثلاثة آلاف ميغاواط بقليل، غير كافية لتلبية الطلب في البلاد وأن الكهرباء تصل إلى نحو ٤٠ بالمئة فقط من سكانه وأن بلاده تريد إنتاج المزيد من الكهرباء. وقال إنه «بالنظر إلى نمو الطلب، نحتاج على الأقل إضافة خمسة آلاف ميغاواط جديدة في البلاد»، مؤكداً أن الطاقة المتجددة هي المفضلة للسودان في الوقت الحالي، تماشياً مع انسحاق دول العالم نحو العمل بهذا النوع من الطاقة.

وأكد أنه إذا تم المشروع، فإن المزرعة الشمسية البالغة قدرتها ٤٠٠ ميغاواط قد تتكلف نحو ٤٥ مليون دولار وأن السودان مستعد لتسليم اتفاق شراء الكهرباء إلى سكاتك سولار، أملاً في إقامة المحطة وتشغيلها في غضون عام من إبرام الاتفاق.

مختارات

شراء طائرتي إيرباص وتأهيل خط سكة حديد عطبرة بورتسودان

كشف وزير النقل السوداني عن توقيع عقد لشراء طائرتين إيرباص لشركة الخطوط الجوية السودانية سوداير بتمويل من شركة صينية بتكلفة ٦٠ مليون دولار.

وامتلك السودان لعقود شركة طيران مزدهرة، قبل تراجعها بفعل الإهمال وسوء الإدارة والعقوبات الإقتصادية، وكثيراً ما عزت الخرطوم حوادث الطيران للحظر الأميركي المفروض على قطع الغيار.

وتناقض اسطول الشركة وأضحى يتألف من ٣ طائرات فقط، واحدة مملوكة لسوداير وطائرتان مستأجرتان بجانب ٧ طائرات خارج الخدمة جراء الأعطال.

وقال وزير النقل لدى تقديم بيان أداء وزارته للعام الحالي وخطة ٢٠١٨ أمام البرلمان إن: «الخطوط الجوية السودانية اشترت طائرتين إيرباص بتكلفة ٦٠ مليون دولار بتمويل من شركة صينية».

وأشار إلى تأهيل طائرتين لسوداير دخلتا الخدمة، وكشف عن خطة لزيادة الأسطول الجوي للشركة إلى ٧ طائرات بطول ٢٠١٨.

إلى ذلك أكد اكتمال تأهيل خط سكة حديد عطبرة بورتسودان، وتوقع الفراغ من تأهيل خط الخرطوم ود مدني بنهاية نوفمبر الحالي، مشيراً إلى الانتهاء من الاختبارات النهائية لقطار الجزيرة وأنه في طريقه إلى السودان الآن، وتعد بدخوله الخدمة مطلع العام القادم.

وأفاد بوجود ٨٨ مشروع طريق تحت التشييد، بطول إجمالي ٦١٩٢ كيلومتر، أهمها طريق «بارا» أم درمان، بجانب ١٥ مشروعاً آخر تحت إجراءات التمويل بوزارة المالية.

وأكد بعد خدمات النقل الدولي عبر المعابر الحدودية بين إثيوبيا ومصر، منوهاً إلى استقبال المعابر في الفترة من يناير من العام الجاري وحتى نهاية يونيو ١٧١،٨٨٥ راكباً مغادراً وقادماً، إضافة إلى ١١٤٤،٤٤٠ طناً من وإلى البلاد. وقال إن خطة وزارته للعام القادم والأعوام التي تليه تستهدف الاستثمار في الخروج التدريجي من الجوانب التشغيلية لقطاع النقل وتركها للقطاع الخاص، وحصر دور الدولة في وضع السياسات ومراجعة تنفيذها.

مزايا قانون تشجيع الاستثمار



متابعات

ولاية البحر الأحمر تحتوي على أكبر احتياطي عالمي للنحاس

يحتوي منجم أوتيب في ولاية البحر الأحمر على أكبر احتياطي للنحاس في العالم، يشمل حوالي ٥ ملايين طن بالإضافة إلى ٤٠ ألف طن من الذهب و٧٠٠ ألف طن من الزنك بجانب ٣ آلاف طن من الفضة باحتياطيات تبلغ ١٧ مليار دولار. ونتيجة للمخزون الكبير، فقد أعلن وزير المعادن عن زيادة مرتقبة في إنتاج المعادن بولاية البحر الأحمر، فيما كشف مدير عام شركة أرياب للتعدين، عن تفاوض عالي المستوى مع ٤ بنوك عالمية وصناديق سيادية دولية لتمويل مشروع إنتاج النحاس بمنجم أوتيب بالولاية، وأعلن الوزير أن الولاية ستبدأ مطلع العام المقبل تنفيذ أكبر مشروع خدمي لفائدة المجتمع المحلي بنقل مياه النيل من منطقة العبيدة بولاية نهر النيل عبر خط أنابيب لمنطقة أرياب قال إنه سيغطي كافة مناطق الولاية مستقبلاً. وكشف مدير عام شركة أرياب للتعدين، عن تفاوض عالي المستوى مع ٤ بنوك عالمية وصناديق سيادية لتمويل مشروع إنتاج النحاس بمنجم أوتيب وتوقع أن ينتهي التفاوض في المشروع مع بداية العام الجديد لبدء التنفيذ والإنتاج خلال ١٨ شهراً.



والغير الاستراتيجي الأرض اللازمة للمشروع . ويجوز له منح المشروع الاستراتيجي الأرض مجاناً وبالسعر التشجيعي للمشروع غير الاستراتيجي ، فقط بالتنسيق مع وزارة التخطيط العمراني. تتم كل الإجراءات التي تمكن المستثمر من استلام الأرض المخصصة للمشروع والخدمات الأساسية داخل المفوضية وفق جدول زمني تحدده اللوائح .

ضمانات الاستثمار بالولاية

١ / عدم تأميم أو مصادرة المشروعات الاستثمارية ، أو نزع ملكية عقارات مشروعة كلها أو بعضها للمصلحة العامة إلا بقانون ومقابل تعويض عادل .
٢ / لا يجوز الحجز علي أموال المشروع الاستثماري أو مصادرتها أو تجميدها أو فرض الحراسة ، إلا بأمر قضائي .

٣ / الإعفاء كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية .
٤ / الإعفاء من أي رسوم أخرى تفرض علي الواردات .
٥ / السماح للمستثمر بإعادة تحويل ماله المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً أو تصفيته .
٦ / تحويل الإرباح وتكلفة التمويل عن رأس المال الأجنبي أو القروض بالعملية التي استورد بها رأس المال أو القرض في تاريخ الاستحقاق، وذلك بعد سداد الالتزامات المستحقة قانونياً .
٧ / استيراد المواد الخام التي يحتاجها المشروع ، وتصدير منتجاته بعد قيد المشروع الاستثماري في سجل المصدرين والموردين تلقائياً .

تخصيص الأراضي الاستثمارية :-

بموجب قانون تشجيع الاستثمار لولاية الخرطوم للعام ٢٠١٥م يجوز للمفوض منح المشروع الاستراتيجي

أهم سمات قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم لعام ٢٠١٥م :-
١/ حظر التمييز بين المال المستثمر بسبب كونه محلياً أو أجنبياً أو بسبب كونه عاماً أو خاصاً أو تعاونياً أو مختلطاً .
٢/ حظر التمييز بين المشاريع المتمثلة التي تحددها اللوائح فيما يتعلق بمنح الميزات أو الضمانات .

الميزات الممنوحة بموجب القانون :-

١/ الإعفاء كلياً أو جزئياً من الضرائب أو الرسوم التي تفرض بقانون ولائي أو محلي ماعداً رسوم الخدمات لفترة لا تتجاوز خمس سنوات علي أن تجدد لمدة أخرى لا تتجاوز الخمسة سنوات بموافقة مجلس الوزراء .
٢ / الإعفاء من أي ضرائب أو رسوم ولاية أو محلية أخرى تفرض لاحقاً علي المشروع خلال فترة الإعفاء المنصوص عليها .

بحث آفاق التعاون بين سلطة العقبة والسودان

في مجال الموانئ والصناعة والسياحة وجذب الاستثمارات الخارجية .
واتفق الطرفان علي فتح قنوات تواصل وتعاون وصولاً الي التوأمة بين مدينتي بورتسودان والعقبة، وتبادل الخبرات والتجارب لمصلحة البلدين الشقيقتين.

خلال الاجتماع الذي حضره مفوض الشؤون الاقتصادية ومفوض الاستثمار ومفوض السياحة في السلطة علي آية تأسيس منطقة العقبة الخاصة والتشريعات التي تحكمها والتفويض الواسع الممنوح لها واليات عمل القطاعات المختلفة ممثلة

بحث رئيس سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة ناصر الشريفة مع نائب رئيس البعثة السودانية في الاردن السفير كمال علي عثمان آفاق التعاون بين السلطة والسودان سيما ولاية البحر الاحمر .
واطلع نائب السفير السوداني

سلة غذاء العالم العربي

يذكر الكثيرون منذ الدراسة الابتدائية من المحيط الى الخليج ان السودان بامكاناته الزراعية الضخمة من اراضي خصبة شاسعة وواسعة ومياه كثيرة على مستوى هطول الامطار والمياه الجوفية والانهار الموسمية العديدة اضافة لنهر النيل العظيم تعتبر امكانات هائلة لاجل هذا الشعار المستحق وفي ذات الوقت لماذا لم يتم انجازه بعد؟؟

الاسباب شتى اولها الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب التي ادت لانفاق عشرات المليارات من دولارات طول نصف قرن... اما وان وقفت الحرب تحتاج هذه الموارد الهائلة لاستثمار محلي وعربي جزيل وحتى من اصحاء في شتى العالم لتطوير الزراعة التقليدية و ادخال (المكتته) متميز للبحوث الزراعية لتحسين كل العمليات الزراعية لزيادته اضعاف مضاعفة وادخال التقنيات الحديثة مثل البيوت البلاستيكية وغيرها لتنوع المحاصيل والخضر والفاكهة... فالسودان يملك من الاراضي الزراعية الخصبة ما مقداره ٨٤٠ مليون دونم المستغل منها حوالي ٤٠ بالمائة فقط . فاذا زرعت كل الارض وتلك الامكانيات الثرة وستثمر فيها مالا عربياً وسودانياً خالصاً سنحقق الشعار



السودان في سطور



المحاصيل الأخرى : قصب السكر ، التمر ، الفواكه ، الخضر، زهرة الشمس ، الذرة الشامية .
مساحة الأراضي المروية : ١١ مليون فدان / ٦٢.٤ مليون هكتار .
مساحة الاراضي المروية بالمطار: ٢٩ مليون فدان / ١٨.١٢ مليون هكتار ..
مساحة الغابات : ٦.١١٪ من مساحة البلاد .
المساحة الخضراء بالفدان مقابل الفرد : ١ : ٦٨١ م .
متوسط الكثافة الشجرية بالفدان : ٠.٠٧٠٠ .
حصة السودان حسب اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩م ، ١.٨ مليار متر من مياه النيل .
مياه النيل وروافده : النيل الأزرق ٥٠ مليار متر النيل الأبيض ٢٧ مليار متر نهر الدندر ٣ مليار متر نهر الرهد ١ مليار متر نهر عطبرة ١٢ مليار متر متوسط الأمطار السنوي : ٤٠٠ مليار متر المياه الجوفية المتجددة : ٤٠ مليار متر

سهول منبسطة مع وجود مرتفعات تتمثل في سلسلة جبال البحر الأحمر وسلسلة جبل مرة .
الارتفاع : أعلى نقطة هي قمة جبل مرة ٣.٢٤ متر فوق سطح البحر أدنى نقطة فيه هي في البحر الأحمر تعادل صفر من سطح البحر .

الموارد الطبيعية :

المعادن : النفط ، الحديد ، الذهب ، النحاس ، الكروم ، الزنك ، المايكا ومعادن أخرى. الثروة الحيوانية : الإبل ، الأبقار ، الضأن ، الماعز ، الطيور ، الحيوانات البرية والثروة السمكية .
مساحة الاراضي الصالحة للزراعة : ٢٠٠ مليون فدان (٨٤ مليون هكتار) .
مساحة الأراضي المستغلة : ٢٠٪ (٤٠ مليون فدان (٨.١٦ مليون هكتار)) .

المحاصيل الدائمة : الذرة ، الدخن ، القمح ، القطن ، و الفول السوداني ، السمسم .

نظام الحكم : فدرالي
العاصمة القومية : الخرطوم
الموقع : شرق وسط افريقيا،
يطل على البحر الأحمر
المساحة : ١,٨٨٢,٠٠٠ كلم ٢

مقارنة بدول العالم :

١٦ عالمياً ، ٣ أفريقياً ، ٣ عربياً
مساحة البر : ١٧٥٢١٨٧ كلم
مساحة البحر : ١٢٩٨١٣ كلم
الحدود الارضية : إجمالي طول الحدود ٦٧٨٠ كلم :
جمهورية مصر : ١٢٧٣ كلم
أريتريا : ٦٣٦ كلم
أثيوبيا : ٧٢٧ كلم
دولة جنوب السودان : ١٩٧٣ كلم
أفريقيا الوسطى : ٤٤٨ كلم
تشاد : ١٣٤٠ كلم
ليبيا : ٣٨٣ كلم
طول الساحل : ٨٧٥ كلم
المناخ : مناخ البحر الأبيض المتوسط في المناطق الشرقية صحراوي و شبه صحراوي جاف في أقصى الشمال (الولاية الشمالية و شمال كردفان و شمال دارفور) ، و شبه صحراوي إلى ماطر في الاواسط والجنوب السطح : السودان في غالبه



إحصاءات

جدول يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات القومية مقارنة مع القطاعات الأخرى (2015/2014/2013)

2015/2014	2014/2013	2013/2012	القطاع
30,6	29,1	2,28	القطاع الزراعي
23,0	22,0	22,4	القطاع الصناعي (بنتول ، ذهب ، معادن أخرى)
46,4	48,9	49,4	قطاعات الخدمات
100	100	100	الإجمالي

حجم عائدات أهم الصادرات السودانية للفترة 2011م - 2015 (مليون دولار)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	العام السلعة
80,00	39,4	52,8	102,7	11,8	27	القطن
26,69	3,0	11,1	42,8	3,4	0,9	الفول
379,35	453,5	495,8	472,4	223,5	223,2	السمسم
98,29	111,7	97,2	134,8	67,1	81,8	الصمغ
28,18	28,2	11,4	77,9	13,9	18,5	الذرة
27,70	24,2	28,2	35,7	3,6	4	الأعلاف
748,21	874,3	570	593,9	371,5	294,4	الماشية واللحوم
14,72	34,2	42,6	72,6	37	39,7	الجلود
309,94	238,9	387,8	398,6	169,2	227,9	أخرى
1714,08	1807,4	1696,9	1931,4	939	917,4	المجموع

حجم استيراد اللحوم الحية والمذبوحة في المنطقة العربية (2015/2012م)

2015/2014		2014/2013		2013/2012		النوع
القيمة (مليون دولار)	الكمية	القيمة (مليون دولار)	الكمية	القيمة (مليون دولار)	الكمية	
957,85	1,372 رأس	850,41	1,049 رأس	750,30	734 رأس	الأبقار
1,487,16	14,708 رأس	1,394,29	13,243 رأس	1,204,58	13,889 رأس	الأغنام
4,429,57	1,008,82 طن	3,475,33	844,61 طن	3,663,78	891,58 طن	اللحوم المذبوحة



المقدمة

* المساحة الصالحة للزراعة تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون فدان (تعادل ثلثي المساحة الكلية) .
* المزروع حوالي ٣٧-٣٥ مليون فدان في الزراعة المطرية وحوالي ٣-٤ مليون فدان في الزراعة المروية
* وكذلك يمتاز السودان بتوفر المياه من نهر النيل وروافده ومياه الامطار والمياه الجوفية تقدر كلها بحوالي ٨٠ مليار متر مكعب مقسمة كالتالي :-
* نهر النيل : ٢٠٥ مليار متر مكعب
* روافد غير نهر النيل : ١٠ مليار متر مكعب
* مياه الامطار : ٤٠٠ مليار متر مكعب
المياه الجوفية : ٥٠ مليار متر مكعب (التغذية السنوية)
إلا ان ضعف الانتاجية هي السمة السائدة للإنتاج الزراعي والحيواني ويتضح ذلك من خلال جداول الصادرات

القطاع الزراعي

القطاع الزراعي كان يمنح وضعا متدينا في سلم أولويات تخصيص الموارد على الرغم من كونه المحرك الاقتصادي والاجتماعي في البلاد Growth Engine وأن أداء القطاعات الاقتصادية والخدمية والسيادية يتأثر سلباً وإيجاباً بأدائه بل إن صلاح اهل السودان ومعاشهم واستقرارهم وأمنهم الاجتماعي يكمن في عافية القطاع الزراعي .

* ومن أهم اسباب تدني الأنتاجية :

- * السيادة الاقتصادية الكلية .
- * أسباب مؤسسية وهيكلية واجتماعية وادارية .
- * ضعف التمويل
- * مشاكل البنية التحتية
- * ضعف الخدمات الزراعية السائدة (بحوث - ارشادات - وقاية)
- * عدم تبني الحزم التقنية الزراعية الحديثة المتمثلة في :-

- ١ - ضعف استخدام التقاوي المحسنة .
- ٢ - ضعف استخدام الزراعات وآليات بذر الحبوب .
- ٣ - ضعف استخدام الأسمدة .
- ٤ - ضعف استخدام المبيدات .

التصميم والازحاج
ضياء الحوراني

نشرة اقتصادية ربع سنوية تصدر عن الملحقية الاعلامية
بالسفارة السودانية
عمان - الأردن
العدد الأول
يناير - كانون الثاني ٢٠١٨

السفارة السودانية - عمان - الأردن - هاتف /٥٨٥٤٥٠٠/٥٨٥٤٥٠٦ /فاكس /٥٨٥٤٥٠١/ص.ب ٣٣٠٥ عمان ١١١٨١ الأردن